المَطلعَ شرح

إيساغوجي

تأليف

شيخ الإسلام زكريّا الأنصاري

ت٩٢٦هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة الكتاب]

قال سيدنا ومولانا العالم العامل العلّامة، الحبر البحر الفهّامة، حُجّة المناظرين رحُلّة الطالبين، قدوة العارفين مربي السالكين، شيخ الإسلام والمسلمين، ذو التصانيف الحميدة والفتاوى المفيدة، والتآليف الجامعة النافعة، والأبحاث الساطعة القاطعة، زين المحافل فخر الأماثل، أبو الفضائل والفواضل أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري الشافعي -أمتع الله بوجوده ونفع بعلمه وجُوده، بمحمدٍ وآله وعِترته- آمين:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي منح أحبته باللطف والتوفيق، ويسَّر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق، والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمدٍ الهادي إلى سواء الطريق، وعلى آله وصحبه الحائزين للصدق والتحقيق

وبعد:

فهذا شرحٌ لطيف لكتاب العلامة أثير الدين الأبهريّ –رحمه الله تعالى–، المسمّى: بإيساغوجي، في علم المنطق؛ يَحُلُّ ألفاظه، ويبيّن مراده، ويفتح مغلقَه، ويقيِّد مطلقَه على وجهٍ لطيف، ومنهجٍ مُنيفٍ، وسمَّيتُه "المطْلَع". والله أسأل أن ينفع به، وهو حسبي ونعم الوكيل.

قال رحمه الله تعالى: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أي: أبتدئُ.

وابتدأ بالبسملة: عملاً بكتابه العزيز، وبخبر كل أمرٍ ذي بالٍ لا يُبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم: فهو أجذم؛ أي مقطوع البركة. وفي رواية: بحمد الله. رواه: "أبو داود" وغيره، وحسّنه: "ابن الصلاح" وغيره.

(نحمد اللهَ) : أي نُثني عليه بصفاته؛ إذ الحمدُ: هو الثناء باللسان على الجميل الاختياريِّ على جهة التّبجيل والتعظيم، سواء تعلّق بالفضائل أم بالفواضل.

وابتدأ ثانياً بالحمد: لما مرَّ.

(وجمع بين الابتدائين عملاً بالروايتين السابقتين، وإشارةً إلى أنه لا تعارض بينهما؛ إذْ الابتداء: ابتداءٌ حقيقي وابتداءٌ إضافيٌّ؛ فالحقيقيُّ: حصل بالبسملة، والإضافيُّ: بالحمدلة.

وقدَّم البسملة: عملاً بالكتاب والإجماع. واختار الجملة الفعلية على الاسميّة هنا وفيما يأتي: قصدًا لإظهار العجز عن الإتيان بمضمونهما على وجه الثّبات والدّوام.

وأتى بنون العظمة: إظهارا لملزومها؛ الذي هو نعمة من تعظيم الله –تعالى– له بتأهيله للعلم؛ امتثالا لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾؛ أي: نحمده حمداً بليغاً (عَلَى تَوْفِيقِهِ) لنا؛ أي خلقِه قدرة الطاعة فينا، عكسُ لخذلان: فإنه خلق القدرة المعصية.

وإنما حمِد الله على التوفيق أي: في مقابلته لا مطلقاً: لأن الأول واجب، والثاني مندوب.

(وَنَسْأَلُهُ طَرِيقَةً هَادِيةً): أي دالّة لنا على الطريق المستقيم. وفي نسخة: (وَنَسْأَلُهُ هِدَايَةَ طَرِيقِهِ)، (وَنُصَلِّي ونسلِّم عَلَى مُحَمَّدٍ): من الصلاة عليه المأمور بها في خبر: "أمرنا الله أن نصلي عليك.. فكيف نصلي عليك؟ قال: قولوا: اللهم صل على محمد"، إلى آخره. وهي من الله –تعالى– رحمةٌ، ومن الملائكة استغفار، ومن الآدميين تضرعٌ ودعاء.

(وَعلى عِتْرَتِهِ) –بالمثناة فوق–: أي: أهلُ بيته لخبرٍ وردَ به. وقيل: أزواجُه وذريته، وقيل: أهله وعشريته الأدنَيْن، وقيل: نسله ورهطه الأدنين. وعليه اقتصر الجوهري.

(أَجْمَعِينَ) تأكيد.

(أما بعد): يؤتى بها للانتقال من أسلوبٍ إلى آخر، وكان النبي ﷺ يأتي بها في خُطبه، والتقدير: مهما يكن من شيءٍ بعد البسملة وما بعده.

(فَهذِهِ) المؤلفة الحاضرة ذهناً: إن أُلِّفت بعد الخطبة، وخارجاً أيضاً: إن أُلِّفت قبلها.

(رِسَالَةٌ) لطيفة (فِي) علم (المَنْطِقِ): آلةٌ قانونية تعصِم مراعاتُها الذهنَ عن الخطأ في الفكر.

وموضوعُه: المعلومات التصورية والتصديقية.

وفائدته: الاحتراز عن الخطأ في الفكر.

(أَوْرَدْنَا فِيهَا مَا يَجِبُ) اصطلاحا (اسْتِحْضَارُهُ لِمَنْ يَبْتَدِئُ فِي معرفة شَيءٍ مِنَ الْعُلُومِ)، فقد قال "الغزاليّ": من لا معرفة له بالمنطق: لا ثقة بعلمه، وسمَّاه: معيار العلوم.

وحصرَ "المصنف" المقصود في رسالته: في خمسة أبحاث: -بحث الألفاظ، وبحث الكُلِّيّات الخمس، وبحث التصورات، وبحث القضايا، وبحث القياس.

(مُسْتَعِينًا بِاللهِ تَعَالى) أي: طالباً منه المعونة على إكمالها. (إِنَّهُ مُفِيضُ الْخَيْرِ وَالجَودِ): أي: العطاء على عباده.

هذا (إيساغوجي): هو لفظٌ يوناني؛ معناه: الكُلِّيّات الخمس: الجنس، والنوع، والفصل، والخاصة، والعرض العام. وقيل: معناه: المدخل؛ أي مكان الدخول في المنطق، سُمي ذلك به: بِاسم الحكيم الذي استخرجه ودوّنه، وقيل: باسم متعلّم كان يخاطبه معلّمه في كل مسألة بقوله: يا "إيساغوجي الحال كذا وكذا". وفي نسخ هذا الكتاب: اختلافٌ كثيرٌ.

ولما كانت معرفة الكليات الخمس تتوقّف على معرفة الدلالات الثلاث: المطابقة والتضمن والالتزام، وأقسام اللفظ، بدأ ببيانها فقال: (اللفظ الدال بالوضع): وهو ما وُضع لمعنى بتوسُّط الوضع (على تمام ما وُضِع له: بالمطابقة)؛ لِمطابقته؛ أي موافقته له؛ من قولهم: "طابق النّعل النعل": إذا توافقا.

(و) يدلُّ (على جُزئه)؛ أي على جزء ما وُضع له (بالتضمُّن)؛ لتضمن المعنى لجزئه (إن كان له جُزء)، بخلاف البسيط؛ كالنُّقطة.

(وعلى ما يُلازِمُه)؛ أي ما يلازم ما وضع له (في الذهن: بالالتزام)؛ لالتزام المعنى؛ أي استلزامه له، سواء لازَمَه في الخارج أيضا، أم لا؛ (كالإنسان؛ فإنه يدلُّ على الحيوان الناطق: بالمطابقة، وعلى أحدهما)؛ أي الحيوان أو الناطق: (بالتضمُّن، وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة: بالالتزام).

ودلالة العامِّ على بعض أفراده؛ كـ "جاء عبيدي": مطابقةٌ؛ لأنه في قوة قضايا بعدد أفراده؛ أي جاء فلانٌ وجاء فلانٌ، وهكذا. فسقط ما قيل إنها خارجةٌ عن الدلالات الثلاث؛ لأن بعض أفراده ليس تمام المعنى؛ حتى تكون دلالته عليه مطابقة، ولا جزأه؛ حتى تكون تضمُّنا، ولا خارجا؛ حتى تكون التزاما، بل هو جُزئيٌّ؛ لأنه في مقابلة الكليِّ؛ لأن دلالة العموم: من باب الكلِّية، لا الكلِّ.

والدلالة: هي كون الشيء بحالةٍ يلزم من العلم به: العلم بشيء آخر، والأول: الدالُّ، والثاني: المدلول؛ فالدال: هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيءٍ آخر. والمدلول: هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به، وقد بيَّنتُها في "شرح آداب البحث".

(والدلالة) تنقسم إلى: (فعليّةٍ)؛ كدلالة الخطِّ والإشارة. (وعقليةٍ)؛ كدلالة اللفظ على لافظه. (وطبيعيةٍ)؛ كدلالة الأنين على الوجع. (ووضعية): وهي كون الشيء بحيث متى أُطلق فُهِمَ منه المعنى، وهي المرادة هنا. ولما كانت الدلالة نسبةً بين اللفظ والمعنى، بل بينَهما وبين السامع: اعتُبرت إضافتها تارة إلى اللفظ؛ فتفسّر بذلك، وتارة إلى المعنى؛ فتفسّر: بفهم المعنى منه؛ أي انفهامه، وتارة إلى السامع؛ فتفسر بفهمه المعنى، أي انتقال ذهنه إليه. وأفهم قوله: "إن كان له جزءٌ": أن المطابقة لا تستلزم التضمن، وكذا لا تستلزم الالتزام، خلافا "للفخر الرازيّ"، وأما التضمّنّ والالتزام: فيستلزمان المطابقة ضرورة.

ودلالة المطابقة: لفظيةٌ؛ لأنها بمحض اللفظ، والأُخريان: عقليتان؛ لتوقُّفهما على انتقال الذهن من المعنى إلى جُزئه أو لازمه. وقيل: وضعيتان، وعليه أكثر المناطقة.

واللّوازم ثلاثة: لازمٌ ذهنا وخارجا؛ كقابل العلم وصنعة الكتابة للإنسان. ولازمٌ خارجا فقط؛ كسواد الغُراب والزِّنجيّ. ولازم ذهنا فقط؛ كالبصر للعمى.

والمعتبر في دلالة الالتزام: اللزوم الذهنيُّ، كما ذكره "المصنِّف" كغيره؛ لأن اللزوم الخارجيَّ لو جعل شرطا: لم تتحقق دلالة الالتزام بدونه؛ لامتناع تحقُّق المشروط بدون الشرط، واللازم باطلٌ، فكذا الملزوم؛ لأن العدم –كالعمى-: يدلُّ على الملكة –كالبصر– التزاما؛ لأن العمى: عدم البصر عمّا من شأنه أن يكون بصيرا، مع أن بينهما معاندة في الخارج.

(ثم اللفظ) الدال : (إما مفرد: وهو الذي لا يُراد بالجزء منه: دلالة علي جزء معناه)؛ بأن لا يكون له جزءٌ؛ كـ "قِ": علَما، أو يكون له جزء لا معني له؛ (كالإنسان). أو له جزءٌ ذو معني، لكن لا يدل عليه؛ كـ "عبد الله": علَما لإنسان؛ لأن المراد: ذاته، لا العبودية والذات الواجب الوجود. أو له جزءٌ ذو معني دال عليه، لكن لا يكون مُرادا؛ كـ "الحيوان الناطق" علما لـ "إنسان"؛ لأن المراد: ذاته، لا الحيوانيّه و الناطقيّة.

(وإما مؤلّفٌ: وهو الذي لا يكون كذلك)؛ بأن يراد بالجزء منه: دلالة علي جزء معناه؛ (كرامي الحجارة)؛ لأن "الرامي": مراد الدلالة علي ذات ثبت لها الرمي، و "الحجارة": مرادة الدلالة علي جسم معين.

وقدّم المفرد علي المؤلّف: لأنه مقدّم طبعا، فقُدّم وضعا؛ ليوافق الوضع الطبع. ولأن قُيوده عدمية، والعدم مقدّم علي الوجود.

وأراد بالمؤلَّف: المركّب؛ فالقسمة ثنائية، ومن أراد به: ما هو أخصُّ منه: فالقسمة عنده ثلاثية:

مفرد: وهو ما لا يدلُّ جزؤه على شيء؛ كـ "زيدٍ".

ومركب: وهو ما لجزئه دلالة على غير المعنى المقصود؛ كـ "عبدالله" علما.

ومؤلَّف: وهو ما دل جزؤه على جزء معناه.

والمراد بالإرادة: الإرادة الجارية على قانون اللغة، حتى لو أراد أحدٌ بـ "ألف" الإنسان –مثلا– معنى: لا يلزم أن يكون مؤلّفا.

والألفاظ الموضوعة للدلالة على ضمِّ شيءٍ إلى آخر ثلاثة: التركيب، والتأليف، والترتيب؛ فالتركيب: ضم الأشياء، مؤتلفة كان أو لا، مرتبة الوضع أو لا، فهو أعمُّ من الأخيرين مطلقا.

والتأليف: ضمها مؤتلفة، سواء كانت مرتّبة الوضع، كما في الترتيب؛ وهو: جعلُها بحيث يطلق عليها اسم: الواحد، ويكون لبعضها نسبة إلى بعض بالتقدم والتأخر في الرتبة العقلية وإن لم تكن مؤتلفة، أم لا، فهو أعم من الترتيب من وجهٍ، وأخصُّ من التركيب مطلقا.

وبعضهم جعل التركيبَ: أخصُّ مطلقا من التأليف أيضا، وبعضهم جعلَهما مترادفين.

(والمفرد) بالنظر إلى معناه: (إما كُلّيٌّ: وهو الذي لا يمنع نفس تصوّر مفهومه) –من حيث إنه متصوّر– (وقوع الشركة فيه)؛ بحيث يصِحُّ حملُهُ على كل فردٍ من أفراده؛ (كالإنسان)؛فإن مفهومه إذا تُصُوِّر: لم يمنع من صِدقهِ على كثيرين، سواءٌ وُجدت أفراده في الخارج وتناهت؛ كـ "الكواكب". أم لم تتناهَ؛ كـ "نعمة الله". أم لم توجد فيه؛ لامتناعها في الخارج؛ كالجمع بين الضدّين أو لعدم وُجودها وإن كانت ممكنة؛ كجبل من ياقوت وبحر من زئبق. أم وُجد منها فردٌ واحدٌ، سواء امتنع وجود غيره؛ كـ "الإله"؛ أي المعبود بحقٍّ؛ إذ الدليل الخارجيُّ: قطع عرق الشّركة عنه، لكنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين، وإلا لم يفتقر إلى دليل إثبات الوحدانية. أم أمكن؛ كالشّمس؛ أي الكوكب النهاريُّ المضيء؛ إذ الموجود منها: واحد، ويمكن أن يوجد منها شموس كثيرة.

ثم الكليُّ إن استوى معناه في أفراده: فمتواطِىءٌ؛ كـ "الإنسان". وإن تفاوت فيها بالشدة أو التقدّم: فمشكِّكٌ؛ كـ "البياض"؛ فإن معناه في الثّلج: أشدّ منه في العاج، و "الوجود"؛ فإن معناه في الواجب: قبله في الممكن وأشد منه فيه.

(وإما جزئيٌّ: وهو الذي يمنع نفس تصوّر مفهومه من ذلك): أي وقوع الشّركة فيه (كزيدٍ علَما)؛ فإن مفهومه من حيث وضعه له إذا تُصّوِّر: منع ذلك، ولا عبرة بما يعرض له من اشتراكٍ لفظيٍّ. وقدّم الكليَّ على الجزئيِّ: لأن قيوده عدمية، نظير ما مرّ، ولأنه المقصود بالذات عند المنطقيِّ؛ لأنه مادة الحدود والبراهين والمطالب، بخلاف الجزئيِّ.

(والكليُّ: إما ذاتيٌّ: وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته؛ كـ "الحيوان" بالنسبة إلى الإنسان والفرس)؛ فإنه داخلٌ فيهما؛ لترطّب الإنسان من: الحيوان والناطق، والفرس من: الحيوان والصاهِل.

(وإما عرضيٌّ: وهو الذي يخالفه): أي لا يدخل في حقيقة جزئياته؛ (كـ "الضاحك" بالنسبة إلى الإنسان)؛ لِما مرّ: أنه مركّب من: الحيوان والناطق، فالضاحك: خارجٌ عنه، وعلى هذا فالماهية: عرضيّة. وقد يطلق الذاتيُّ: على ما ليس بعرضيّ، فتكون الماهية: ذاتية.

واعتُرِض: بأن الذاتي منسوب إلى الذات، فلو كانت ذاتية: لزم نسبة الشيء إلى نفسه. وأجيب: بأن هذه التسمية اصطلاحية، لا لغوية، وبأن الذات كما تطلق على: الحقيقة، تطلق على: ماصدقها، ويمكن نسبة الحقيقة إلى ماصدقها.

ثم أخذ في بيان الكليات الخمس، وبدأ بالذاتيّ منها؛ فقال: (والذاتي: إما مقول في جواب: ما هو بحسب الشّركة المحضة؛ كالحيوان بالنسبة إلى) أنواعه؛ نحو: (الإنسان، والفرس؛ وهو: الجنس)؛ لأنه إذا سُئل عن الإنسان والفرس بما هما؟ كان الحيوان: جوابا عنهما؛ لأنه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما، وإذا سُئل عن كلٍّ منهما: لم يصح أن يكون جوابا عنه؛ لأنه ليس بتمام ماهيته، فلا يُجاب به، بل بتمامها، وتمامها في الأول: الحيوان الناطق، وفي الثاني: الحيوان الصّاهل.

والمسئول عنه بـ "ما": منحصرٌ في أربعةٍ: في واحدٍ كليٍّ؛ نحو: ما الإنسان؟ وواحدٍ جزئيٍّ، نحو: ما زيد؟ وكثيرٍ متماثل الحقيقة؛ نحو: ما زيد وعمرو وبكر؟ وكثيرٍ مختلفها؛ نحو: ما الإنسان والفرس والشّاة؟ والجواب عن الأربعة: منحصر في ثلاثة أجوبة؛ لاشتراك الثاني والثالث: في جواب واحد.

(ويُرسم) الجنسُ: (بأنه كليٌّ): دخل فيه سائر الكليات، (مقولُ على كثيرين مختلفين بالحقائق): خرج به: النّوع؛ لأنه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق (في جواب: ما هو): خرج به: الفصل، والخاصة، والعرض العام؛ إذ الأوّلان: إنما يقالان في جواب: أيّ شيءٍ هو، والثالث: لا يقال في الجواب أصلا؛ لأنه ليس ماهية لما هو عرضٌ له حتى يقال في جواب: ما هو، ولا مميّزا له حتى يقال في جواب: أيّ شيء هو. وأما الجزئيُّ: فلم يدخل في الكليِّ حتى يحتاج إلى إخراجه بمقولٍ على كثيرين، كما زعمه جماعة.

والجنس أربعة أقسام:

عالٍ: وهو الذي تحته جنسٌ وليس فوقه جنسٌ؛ كـ "الجوهر"، على القول بجنسيّته.

ومتوسطٌ: وهو الذي فوقه جنس وتحته جنس؛ كـ "الجسم النامي".

وسافلٌ: وهو الذي فوقه جنسٌ وليس تحته جنس؛ كـ "الحيوان"؛ لأن الذي تحته: أنواع، لا أجناسٌ.

ومنفرد: وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحته جنس، قالوا: ولم يوجد له مثال.

(وإما مقول في جواب: "ما و"، بحسب الشّركة والخصوصية معا؛ كـ "الإنسان" بالنسبة إلى أفراده؛ نحو: زيد، وعمرو، وهو: النوع)؛ لأنه إذا سُئل عن زيدٍ وعمرو بـ "ما هُما"؟ كان "الإنسان" جوابا عنهما؛ لأنه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما، وإذا سئل عن كلٍّ منهما: كان الجواب: ذلك أيضا؛ لأنه تمام ماهيته المختصة به. (ويُرسم) النّوع: (بأنه كليٌّ): دخل فيه: سائر الكليات. (مقولٌ على كثيرين مختلفين بالعَدد دون الحقيقة): خرج به: الجنس. (في جواب: ما هو): خرج به: الفصل، والخاصّة، والعرض العامُّ.

مع أن الثالث يخرج بما يخرج به الجنس أيضا، لكن الأنسب: إخراجه بما خرجت به الخاصة؛ لتَشَارُكِهما في العرضيّة.

والنوع قسمان: إضافيٌّ: وهو المندرج تحت جنس.

وحقيقيٌّ: وهو ما ليس تحته جنسٌ؛ كـ "الإنسان"، فبينهما عموم وخصوص من وجهٍ؛ فيجتمعان في نحو: "الإنسان"؛ فإنه نوعٌ إضافيٌّ؛ لاندراجه تحت جنسٍ، وهو: الحيوان، وحقيقيٌّ؛ إذ ليس تحته جنس، وينفرد الإضافيُّ بنحو: "الجسم النامي"؛ فإن فوقه جنس، وهو: الجسم المطلق، وتحته جنس، وهو: الحيوان، وينفرد الحقيقيُّ: بالماهية البسيطة؛ كـ "العقل المطلق" عند الحكماء؛ على القول بنفي الجوهر.

(وإما غير مقولٍ في جواب: "ما هو"، بل مقول في جواب: أي شيءٍ هو في ذاته): أي في جوهره، (وهو الذي يميّز الشيءَ) ولو في الجملة (عما يشاركُه في الجنس؛ كـ "الناطق" بالنسبة إلى الإنسان، وهو): أي المقول في جواب ذلك: (الفصل)؛ وذلك لأنه إذا سُئل عن "الإنسان" بـ "أيِّ شيءٍ هو في ذاته"؟ كان "الناطق": جوابا عنه؛ لأنه يميّزه عمّا يشاركه في الجنس.

وتبع في اقتصاره على قوله "في الجنس": المتقدِّمين، بناءً على أن كلَّ ماهيةٍ لها فصلٌ: فلها جنسٌ. وذهب المتأخِّرون: إلى زيادة "أو في الوجود".

ومَبنَى الخلاف: على جواز تركّب الماهية من أمرين متساويين وعدمه، فمن جوّز تركّبها من ذلك: زاد ما ذُكر، ومن لا: فلا.

(ويُرسم) الفصل: (بأنه كليٌّ): دخل فيه: سائر الكليات. (يقال على الشيء في جواب: أي شيء هو في ذاته): خرج به:

الجنس والنوع؛ لأنهما يقالان في جواب: ما هو

والعرض العام؛ لأنه لا يقال في الجواب أصلا-كما مر-

والخاصة؛ لأنها إنما تميّيز الشيء في عرضه، لا في ذاته.

والفصل قسمان:

قريب: وهو ما يميز الشيء عن جنسه القريب؛ كـ "الناطق" بالنسبة إلى الإنسان.

وبعيد: وهو ما يميّز الشيء في الجملة عن جنسه البعيد؛ فإن قلت: يلزم أن يكون الجنسُ فصلا؛ لأنه يميِّز هذا التمييز؟ قلت: لا بُعد فيه إن أتى به في جواب: "أيّ شيء هو في ذاته"، بخلاف ما إذا أتى به في جواب: "ما هو"؛ فله اعتباران، بحسب السؤال.

ثم ثنّى بالعرضيِّ؛ فقال: (وأما العرضيُّ: فإما أن يمتنع انفكاكه عن الماهية، وهو العرض اللازم)؛ كالضاحك بالقوّة بالنسبة إلى الإنسان. (أو لا يمتنع) انفكاكه عنها؛ (وهو العرض المفارق)؛ كالضاحك بالفعل بالنسبة إلى الإنسان.

(وكل واحد منهما: إما أن يختصّ بحقيقة واحدة؛ وهو: الخاصة؛ كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة إلى الإنسان)؛ لأنه بالقوة: لازم لماهية الإنسان مختصٌّ بها، وبالفعل: مفارق لها مختص بها، وهذا مذهب المتأخرين، وأما المتقدمون فشرطوا: أن تكون الخاصة لازمةً غير مفارِقة؛ لأنها التي يعرَّف بها.

(وتُرسم) الخاصة: (بأنها كليّةٌ): دخل فيها: سائر الكليات. (تُقال على ما تحت حقيقة واحدة فقط) من الأفراد (قولا عرَضِيًّا): خرج به:

الجنس والعرض العام؛ لأنهما يقالان على حقائق

والنوع والفصل؛ لأن قولهما على ما تحتهما: ذاتيٌّ، لا عرضيٌّ.

ولا حاجة إلى قوله: "فقط"، بعد: "واحدة".

والخاصة قد تكون للجنس؛ كـ "اللون" للجسم

وقد تكون للنّوع؛ كـ "الضّاحك" للإنسان.

وكل خاصةٍ لنوع: خاصة لجنسه، ولا ينعكس.

(وإما أن يعُمّ) كل من: العرض اللازم والمفارق: (حقائق فوق) حقيقة (واحدة؛ وهو: العرض العامُّ ؛ كـ "المتنفِّس بالقوة والفِعل"، بالنسبة للإنسان وغيره من الحيوانات)؛ لأنه بالقوة: لازمٌ لماهيات الحيوانات، وبالفعل: مفارق لها، وعلى التقديرين: هو غير مختصٍّ بواحدة منها. (ويُرسم: بأنه كليٌّ): دخل فيه: سائر الكليات، (يقال على ما تحت حقائق مختلفة، قولا عرضيًّا): خرج به:

الجنس؛ لأن قوله على ما تحته: ذاتيٌّ، لا عرضيٌّ.

والنوع والفصل والخاصة؛ لأنها لا تقال إلا على حقيقة واحدة.

قيل: وإنما كانت هذه التعريفات رُسُوما للكليات: لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التي ذكرناها، ملزومات مساويات لها، فحيث لم تتحقّق الماهيات: أُطلق على تلك المفهومات: الرُّسوم، قال "العلامة الرازي": وهذا بمعزل عن التحقيق؛ لأن الكليات: أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها أوّلا ووضعت أسماؤها بإزائها، فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هي حدودا لها، على أن عدم العلم بأنها دودٌ: لا يوجب العلم بأنها رسوم، فكان المناسب: ذكر التعريف؛ الذي هو أعمُّ من الحدِّ والرسم.

واعلم أن غرض المنطقي: معرفة ما يوصِّل إلى التصور، وهو: القول الشارح، أو إلى التصديق، وهو: الحُجَّة، ولكل واحدٍ منهما مقدمة، ولما فرغ من مقدمة الأوَّل: أخذ في بيانه؛ فقال:

(القول الشارح): سُمِّي به: لشرحه الماهية: ويُقالُ له: التعريف ومعرِّفُ الشيء: ما يستلزم معرفتُه معرفتَه.

والتعريف: إما حدٌّ، وإما رسمٌ، وكلٌّ منهما: إما تامٌّ، أو ناقصٌ؛ ودليل حصره في الأربعة: أنه إما أن يكون بجميع الذاتيّات: فهو الحد التام، أو ببعضها: فالحد الناقص، أو بالجنس القريب والخاصة: فالرّسم السام، أو بغير ذلك: فالرسم الناقص.

وبقي خامس: وهو التعريف اللّفظي: وهو ما أنبأ عن الشيء بلفظٍ أظهر مرادف؛ مثل: "العُقارُ: الخمر".

وقد أخذ في بيان الأربعة فقال: (الحدُّ: قولٌ دالٌّ على ماهيّة الشيء): أي حقيقته الذاتية، (وهو الذي يتركّب من: جنس الشيء وفصله القريبين؛ كـ "الحيوان الناطق" بالنسبة إلى الإنسان)؛ لأنك إذا قلت: "ما الإنسان"؟ فيقال: "الحيوان الناطق". وكالجنس القريب؛ حدُّ كقولك في حد الإنسان: "هو الجسم النامي الحسّاس المتحرّك بالإرادة الناطق". (وهو): أي الذي يتركب مما ذُكر: (الحد التام)؛ أما كونه حدًّا: فلأن الحدَّ لغة: المنع، وهو مانع من دخول الغير فيه، وأما كونه تاما: فلذكر جميع الذاتيات فيه.

وخرج بذكر ماهية الشيء: الرسم؛ فإنه يدل على آثاره —كما سيأتي-.

وكلامه يدل على تخصيص الحدِّ: بذوات الماهيات المركّبات، فتخرج: البسائط؛ فإنها إنما تعرّف بالرّسوم، لا بالحدود.

ويعتبر في الحد التام: تقديم الجنس على الفصل؛ لأن الفصل مفسِّر له، ومفسر الشيء: متأخر عنه. قيل: لا يمكن تعريف الحد؛ لئلا يلزم التسلسل. وأجيب: بمنع لزومه؛ لأن حد الحد نفس الحد، كما أن وجود الوجود نفس الوجود؛ بمعنى: أن حدَّ الحد —من حيث إنه حد-: مندرج في الحد، وإن امتاز عنه: بإضافته إليه.

(والحد الناقص: وهو الذي يتركب من: جنس الشيء البعيد وفصله القريب؛ كـ "الجاسم الناطق" بالنسبة إلى الإنسان)؛ أما كونه حدًّا: فلما مر، وأما كونه ناقصا: فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه.

(والرسم التام: وهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب، وخواصّه اللازمة له؛ ك "الحيوان الضاحك" في تعريف "الإنسان"). أما كونه رسما: فلأن "رسم الدار": أثرها؛ ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة —التي هي من آثار الشيء—: كان تعريفا بالأثر. وأما كونه تاما: فلمشابهته الحد التام من حيث إنه وُضع فيه الجنس القريب، وقُيّد بأمر يختص بالشيء.

(والرسم الناقص: وهو الذي يتركب من عرضيات تختص جملتها) وإن لم يختص كلٌّ منها (بحقيقة واحدة؛ كقولنا في تعريف الإنسان: إنه ماشٍ على قدميه، عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة، ضاحك بالطبع)؛ أما كونه رسما: فلما مر، وأما كونه ناقصا: فلعدم ذكر أجزاء الرسم التام فيه.

وبقيت أشياء مختلف فيها؛ منها: التعريف بالعرض العام مع الفصل؛ كـ "الماشي الناطق" بالنسبة للإنسان، أو بالفصل وحده، أو مع الخاصة؛ كـ "الناطق"، أو "الناطق الضاحك" بالنسبة للإنسان. والأكثرون: على أن كلا منها حد ناقص.

ومنها: التعريف بالعرض العام مع الخاصة؛ كـ "الماشي الضاحك" بالنسبة للإنسان.

أو بالخاصة وحدها المساوية للمرسوم، والأكثرون: على أن كلا منهما رسم ناقص. واعتُرض: بأن التعريف بالرسم ممتنع؛ لأن الخارج إنما يعرِّف الشيء إذا عُرِف اختصاصه به، وفيه دور؛ لتوقف معرفة كلّ منهما حينئذ على معرفة الآخر. وأجيب: بمنع الحصر المذكور؛ لجواز أن يكون بين الشيء ولازمه ملازمة بينة، بحيث ينتقل الذهن منه إليه؛ لتحقق اختصاصه به في الواقع وإن لم يُعرف.

وبما تقرر عُلِم: أن التعريف لا يكون بغير القول؛ كالإشارة والخطِّ.

ثم أخذ في بيان الحُجّة ومقدماتها، مبتدئا بمقدماتها، فقال:

(القضايا): جمع قضية، ويعبّر عنها: بـ "الخبر". (القضية: قول): دخل فيه: الأقوال التامة والناقصة، (يصح أن يُقال لقائله: إنه صادق فيه أو كاذب): خرج به: الأقوال الناقصة، والإنشائيّات، من: الأمر، والنهي، والاستفهام، وغيرها.

والمراد بالـ "قول" هنا: المركّب تركيب لفظيا في القضية اللفظية، أو عقليا في القضية العقلية.

(وهي): أي القضية: (إما حملية): وهي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوّة، موجبة كانت؛ (كقولنا: زيد كاتب)، أو سالبة؛ كقولنا: "زيد ليس بكاتب". وسميت حملية: باعتبار طرفها الأخير.

(وإما شرطيّة): وهي التي لا يكون طرفاها مفردين.

وهي إما (متصلة): وهي التي يُحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير أخرى، فالأولى: موجبة؛ (كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)، والثانية: سالبة؛ كقولنا: "ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود".

وسميت شرطية: لوجود حرف الشرط فيها. ومتصلة: لاتصال طرفيها صدقا ومعية.

(وإما شرطية منفصلة): وهي التي يُحكم فيها بالتنافي بين القضيتين أو بنفيه، والأولى: موجبة؛ (كقولنا: العدد إما أن يكون زوجا أو فردا)، والثانية: سالبة؛ كقولنا: "ليس إما أن يكون هذا الإنسان أسودا أو كاتبا".

وسميت شرطية: تجوّزا؛ للربط الواقع بين طرفيها بالعناد.

ومنفصلة: لوجود حرف الانفصال فيها، وهو: "إما"، الذي صيّر القضيتين قضية واحدة.

(و) للقضية ثلاثة أجزاء؛ فـ (الجزء الأول من الحملية يسمّى: موضوعا)؛ لأنه وُضِع ليُحكم عليه بشيء، (والثاني يسمّى: محمولا)؛ لِحملِه على شيءٍ، والثالث: النسبة الواقعة بينهما، وقد يُدلُّ عليها بلفظٍ، واللفظ الدال عليها يسمّى: رابطةً؛ لدلالته على النسبة الرابطة.

والرابطة:

تارة تكون اسما؛ كلفظ: "هو"، وتسمى: رابطة غير زمانية.

وتارة تكون فعلا ناسخا للابتداء؛ كـ "كان" و "وجَد"، وتسمّى: رابطة زمانية.

فالحملية باعتبار الرابطة: إما ثنائية، أو ثلاثية؛ لأنها إن ذُكِرت فيها: فثلاثية، وإن حُذفت لِشعور الذهن بمعناها، أو لعدم الاحتياج إليها؛ كـ "قام زيدٌ": فثنائية.

والمراد بالجزء الأول: المحكوم عليه وإن ذكرت آخرا، وبالثاني: المحكوم به وإن ذُكِر أوّلا؛ نحو: "عندي درهم".

(والجزء الأول من الشرطية يسمّى: مقدما)؛ لتقدُّمه لفظا أو حُكما، (والثاني: تاليا)؛ لتلوه الأول؛ أي لتبعيّته له.

والمراد بالأول: الطالب للصُّحبة وإن ذكر آخرا، وبالثاني: المطلوب لها وإن ذكر أوّلا؛ كما مر نظيرُه.

(والقضية) –بحسب إيقاعِ النسبة وانتزاعِها–: (إما موجبةٌ؛ كقولنا: "زيد كاتب"، وإما سالبةٌ؛ كقولنا: "زيد ليس بكاتبٍ").

والموجبة: إما محصّلة: وهي الوجودية، أو معدولة: وهي ما ليست كذلك، وسُميت معدولة: لأنّ حرف السلب عُدل به عن أصل مدلوله؛ وهو السلب، وجُعل حكمُه حُكم ما بعده؛ فقيل في الموجبة المعدولةِ: موجبةٌ. ثم المحصّلة: إما محصلة بطرفيها؛ بأن يكونا وجوديّين، أو محصلة بالموضوع فقط، أو بالمحمول فقط. والمعدولة: كذلك. فمحصلة الطرفين نحو: "كل إنسان كاتب".

ومعدولتُهما نحو: "كل لا إنسان لا كاتب". ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو: "كل إنسان هو لا كاتب"؛ لأن "كلّ إنسان": وجوديٌّ حكم عليه بأمر عدميٍّ، ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو: "كل لا حيوانٍ جماد"؛ لأن "جمادا": وجوديٌّ حكم به على أمرٍ عدميٍّ.

والسالبة أيضا: إما محصلة، أو معدولة، وكلٌّ منهما: إما بطرفيها، أو بالموضوع فقط، أو بالمحمول فقط؛ فمحصّلة الطرفين نحو: "الإنسان ليس بكاتب"؛ لأن طرفيها وُجوديّان وقد سُلب أمرٌ وجوديٌّ عن أمرٍ وجوديٍّ. ومعدولتهما نحو: "كل ما كان غير كاتب ليس غير ساكن الأصابع"؛ لأنه سُلب فيها أمر عدميّ عن أمرٍ عدميٍّ.

ومحصلة الموضوع المعدولة نحو: "الإنسان ليس غير كاتب"؛ فحرف السلب الثاني: جزء من المحمول، وبه صار المحمول عدميا، والأول: خارج عن المحمول، وهو الدال على قطع النسبة بين الطرفين.

ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو: "كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان".

ومرادُهم عند الإطلاق بالمحصلة: ما لا عدول فيها أصلا، وهي محصلة الطرفين، وبالمعدولة: ما فيها عدولٌ، سواء كانت بطرفيها أم بأحدهما.

واعلم: أن الموجبة –محصلة كانت أو معدولة– تقتضي وجود الموضوع، بخلاف السالبة، وكلُّ ذلك مبسوطٌ في المطولات.

(وكل واحدة منهما): أي من الموجبة والسالبة: (إما مخصوصة؛ كما ذكرنا) في المثالين المذكورين آنفا، وسمّيت مخصوصة: لخصوص موضوعها، ويقال لها شخصية: لتشخص موضوعها، (وإما محصورة؛ وهي إما كلية مسورة؛ كقولنا) في الموجبة: (كل إنسانٍ كاتب، و) في السالبة: (لا شيء من الإنسان بكاتبٍ)، سميت كليّةً: لدلالتها على كثيرين، ومسورة: لاشتمالها على السّورِ؛ الذي هو: اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع حاصرا لها مُحيطا بها، وهو مأخوذ من: "سور البلد" المحيط به.

والسُّورُ في الكلية الموجبة: "كل"، و "أل" الاستغراقية، أو العهدية.

وفي السالبة: "لا شيء"، و "لا واحد".

(وإما جزئية مسوّرة؛ كقولنا) في الموجبة: (بعض الإنسان كاتب، و) في السالبة: (بعض الإنسان ليس بكاتب).

سمِّيت جزئية: لدلالتها على بعض أفراد الكليّ.

ومسوّرة: لاشتمالها على السُّور؛ وهو في الجزئية الموجبة: "بعض"، و "واحد".

وفي السالبة: "ليس بعض"، و "بعض ليس"، و"ليس كل".

والمسوّرة تسمّى: محصورة، كلية كانت أو جزئية. (وإما أن لا يكون) كلٌّ من الموجبة والسالبة (كذلك): أي لا مخصوصة، ولا كلية، ولا جزئية، (وتسمى: مهملة)؛ لإهمال بيان كمية الأفراد فيها؛ (كقولنا) في الموجبة: (الإنسان كاتبٌ، و) في السالبة: (الإنسان ليس بكاتب).

والمهملة: في قُوّة الجزئية، والشّخصية: في حكم الكلية، ولهذا اعتُبرت في كبرى الشّكل الأول؛ نحو: "هذا زيدٌ، وزيدٌ إنسانٌ".

وزاد بعضُهم قِسما رابعا يسمّى: الطبيعيّة: وهي التي لم يُبيّن فيها كمية الأفراد ولم تصلح لأن تصدق كلية ولا جزئية؛ كقولنا: "الحيوان جنسٌ"، و "الإنسان نوعٌ".

وإنما تركها الأكثرون: لأنها ليست بمعتبرة في العلوم.

هذا كلُّه في الحملية، وأما الشّرطية: فالحكم فيها بالاتِّصال والانفِصَال إن كان على وضع معيّنٍ؛ نحو: "إن جئتني الآن أكرمتُك"، و "زيدٌ الآن إما كاتب أو غير كاتبٍ": فمخصوصة أو على جميع الأوضاع الممكِنةِ؛ نحو: "كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود"، و "دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا": فمحصورة كلية. أو على بعضها الغير المعيّن؛ نحو: "قد يكون إذا كان الشيء حيوانا كان إنسانا"، و "قد يكون إما أن يكون الشيء حيوانا أو أبيض"، فمحصورة جزئية. وإلا: فمهملة؛ نحو: "إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة"، و "إما أن يكون العدد زوجا أو فردا".

وسور الموجبة الكلية: في المتصلة: "كُلّما"، و "مهما"، و "حيثما"، و "متى ما".

وفي المنفصلة: "دائما".

وسور السالبة الكلية فيهما: "ليس البتة".

وسور الموجبة الجزئية فيهما: "قد يكون".

وسور السالبة الجزئية فيهما: "قد لا يكون".

وبالجملة: فالأوضاع هنا: بمنزلة أفراد الموضوع في الحملية.

واعلم: أنه قد جرت عادة القوم: بأنهم يعبِّرون عن الموضوع: بـ "جَ"، وعن المحمول: بـ "بَ"؛ فيقولون: "كلُّ جَ بَ"، دون: "كل إنسانٍ حيوانٍ مثلا"؛ للاختصار، ولِدفع توهّم انحصار جزئيات الأحكام في ما دّةٍ، والخطب يسيرٌ، فلهذا خالفهم "المصنف".

وأنه كما لابد للقضية من نِسبةٍ -كما مر-: لابد لها من كيفية في الواقع، وتسمّى: مادة؛ فإن ذُكر لها لفظٌ يدل عليها سمي: جهة، وسميت القضية: مواجّهة؛ وهي: إما ضروريةٌ؛ نحو: "كل إنسان حيوان بالضرورة". أو دائمة؛ محو:

"كل إنسان حيوان دائما". أو لا ولا. وتتعدّد القضايا بحسب ذلك؛ وحصرها المتأخرون في ثلاث عشرة قضية، ترجع إلى أربعة أقسام:

الأول: الضروريات الخمس: الضرورية المطلقة، والمشروطة العامة، والمشروطة الخاصة، والوقتية، والمنتشرة.

الثاني: الدّوائم الثلاث: الدائمة المطلقة، والعرفية العامة، والعرفية الخاصة.

الثالث: الممكِنتان: الممكنة العامة، والممكنة الخاصة.

الرابع: المطلقات الثلاث: المطلقة العامة، والوجودية اللادائمة، والوجودية اللاضرورية.

وبيان هذه القضايا مع أمثلتها وتمييز بسيطها من مركّبها: مذكور في المطوَّلات.

ولما فرغ من تقسيم الحمليّة: أخذ في تقسيم الشرطية، متصلة كانت أو منفصلة؛ فقال: (والمتّصلة: إما لزومية): وهي التي يُحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى لعلاقة بينهما تُوجب ذلك؛ وهي: ما بسببه يستلزم المقدّم التالي كالعِلّيَّةِ والتّضايف؛ أما العلية: فبأن يكون المقدم علة للتالي؛ (كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود)، أو معلولا له؛ كقولنا: "إن كان النهار موجودا فالشمس طالعةٌ"، أو يكونا معلُولَي علة واحدة؛ كقولنا: "إن كان النهار موجودا فالعالم مُضيءٌ"؛ إذ وجود النهار وإضاءة العالم: معلولان لطُلوع الشمس.

وأما التّضايف: فبأن يكون كلٌّ منهما مضافا للآخر؛ كقولنا: "إن كان زيد أبا عمرو كان عمرو ابنه".

(وإما اتفاقية): وهي التي يكون الحكم فيها بما ذُكر، لا لعلاقة توجبه، بل لمجرد الصُّحبة والازدواج؛ (كقولنا: إن كان الإنسان ناطقا فالحمار ناهقٌ)؛ إذ لا علاقة بين ناطقيّة الإنسان وناهقيّة الحمار، حتى تستلزم إحداهما الأخرى، بل توافقا على الصدق هنا.

(والمنفصلة: إما حقيقية): وهي التي يُحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا؛ (كقولنا: العدد إما زوج وإما فرد. وهي مانعة الجمع والخُلوِّ معا؛ كما ذكرنا) في المثال؛ لأن طرفي القضية فيه لا يجتمعان ولا يرتفعان.

(وإما مانعة الجمع فقط): أي دون الخلو: وهي التي يُحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا فقط؛ (كقولنا: هذا الشيء إما شجر وإما حجر)؛ إذ يستحيل كون الشيء شجرا وحجرا، فلا يجتمع الطرفان على الصدق، ويجوز ارتفاعهما معا؛ كأن يكون الشيء حيوانا. (وإما مانعة الخلو فقط): أي دون الجمع: وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها كذبا فقط؛ (كقولنا: زيد إما أن يكون في البحر وإما أن لا يغرق)؛ إذ يستحيل كونه في غير البحر ويغرق، فلا يرتفعان، ويجوز اجتماعهما على الصدق؛ بأن يكون في البحر ولا يغرق.

وسميت الأولى حقيقية: لأن التنافي بين طرفيها أتمُّ منه في الأخيرتين.

والثانية: مانعة جمع: لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها في الصدق.

والثالثة: مانعة خلوٍّ: لاشتمالها على منع الخلوِّ بين طرفيها في الكذب؛ إذ الواقع لا يخلو عن أحدهما.

ومرادهم بـ "البحر": ما يمكن الغرق فيه عادة من ماءٍ، بل من سائر المائعات، لا البحر نفسه؛ فلا يُتوهّم اجتماع الطرفين في الكذب؛ بأن يكون زيد في بئر أو حوض ويغرق.

(وقد تكون المنفصلات) الثلاث؛ أي كلٌّ منها: (ذوات أجزاء ثلاثة)، كما تكون ذات جزئين —كما مر-؛ (كقولنا: العدد إما زائد، أو ناقص، أو مساوٍ)؛ لأنه حُكِم فيه بأن هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد، ولا يخلو العدد عن أحدهما. وأورد عليه: أن طرفي الحقيقة ومانعة الخلو لا يرتفعان، وهنا يرتفعان؛ لأن قولك "مساوٍ": يرتفع معه: "زائد، وناقص". وأجيب: بأن المرتفعين وإن تعددا لفظا فهما متّحدان معنى؛ والأصل: "العدد إما مساوٍ أو غير مساو، ولكن غير المساوي: إما زائد أو ناقص"؛ فالعناد حقيقة إنما هو من بين المساوي وغيره، وهذان لا يرتفعان.

واعلم: أن كلا من المتصلات والمنفصلات يتألّف من: حملياتٍ، أو من شرطيات، أو منهما، وأمثلتها مع بيان أقسامها: مذكورة في المطولات.

ومن الاصطلاحات المنطقيّة: التناقض. وقد أخذ في بيانه —رحمه الله–، فقال: (والتناقض: وهو اختلاف قضيتين): خرج به: اختلاف مفردين، واختلاف قضية ومفرد. (بالإيجاب والسلب): خرج به: الاختلاف بالاتصال والانفصال، وبالكلية والجزئية، وبالعدول والتحصيل، وبغير ذلك، (بحيث يقتضي) الاختلاف (لذاته: أن تكون إحداهما): أي إحدى القضيّتين (صادقة والأخرى كاذبة؛ كقولنا: زيد ليس بكاتب)؛ فإنه صادق بما ذكره. وخرج بالحيثية المذكورة: الاختلاف بالإيجاب والسلب لا بهذه الحيثية؛ نحو: "زيدٌ ساكنٌ، زيد ليس بمتحرك"؛ لأنهما صادقتان. وبقوله "لذاته": الاختلاف بالحيثية المذكورة لا لذاته؛ نحو: "زيد إنسان، زيد ليس بناطق"؛ إذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لا يقتضي أن تكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة لذاته، بل بواسطة: أن الأولى في قوة: "زيد ناطق" وأن الثانية في قوة: "زيد ليس بإنسان". (ولا يتحقق ذلك): أي التناقض في القضيتين المخصوصتين أو المحصورتين (إلا بعد اتفاقهما) في ثمان وحداتٍ: (في الموضوع)؛ إذ لو اختلفتا فيه؛ نحو: "زيد قائد، بكر ليس بقائم": لم تتناقضا؛ لجواز صدقهما معا أو كذبهما.

(و) في (المحمول)؛ إذ لو اختلفتا فيه؛ نحو: "زيد كاتب، زيد ليس بشاعر": لم تتناقضا.

(و) في (الزمان)؛ إذ لو اختلفتا فيه؛ نحو: "زيد نائم"؛ أي ليلا، "زيد ليس بنائم"؛ أي نهارا: لم تتناقضا.

(و) في (المكان)؛ إذ لو اختلفتا فيه؛ نحو: "زيد قائم"؛ أي في الدار، "زيد ليس بقائم"؛ أي في السوق: لم تتناقضا.

(و) في (الإضافة)؛ اذ لو اختلفتا فيها؛ نحو: "زيد أب"؛ أي لعمرو، "زيد ليس بأب"؛ أي لبكر: لم تتناقضا.

(و) في (القوة، والفعل)؛ إذ لو اختلفتا فيهما؛ بأن تكون النسبة في إحداهما بالقوة وفي الآخر بالفعل؛ نحو: "الخمر في الدّنّ مسكر"؛ أي بالقوة، "الخمر في الدن ليس بمسكر"؛ أي بالفعل: لم تتناقضا.

(و) في (الجزء، والكلِّ)؛ إذ لو اختلفتا فيهما؛ نحو: "الزِّنجيّ أسود"؛ أي بعضه، "الزنجيُّ ليس بأسود"؛ أي كلُّ: لم تتناقضا.

(و) في (الشّرط)؛ إذ لو اختلفتا فيه؛ نحو: "الجسم مُفرِّقٌ للبصر"؛ أي بشرط كونه أبيض، "الجسم ليس بمفرّق للبصر"؛ أي بشرط كونه أسود: لم تتناقضا.

وردَّ المتأخرون هذه الوحدات: إلى وحدتي الموضوع، والمحمول، لاستلزامهما البقية.

وردّها بعضهم: إلى وحدة واحدة؛ وهي: النسبة الحُكمية؛ حتى يكون السلب واردا على النسبة التي ورد عليها بالإيجاب؛ لأنه إذا اختلف شيءٌ من الثمان: اختلفا النسبة.

وكالموضوع والمحمول في الحملية. المقدّم والتالي في الشرطية، فيُشترط اتفاق الشّرطيتين فيما ذُكر، لكن يعبّر بدل "الموضوع" و "المحمول": بـ "المقدم" و "التالي".

ثم بيّن ما يناقض كُلا من الموجبة والسالبة فقال: (ونقيض الموجبة الكلية: إنما هي: السالبة الجزئية؛ كقولنا: "كل إنسان حيوان، وبعض الإنسان ليس بحيوان". ونقيض السالبة الكلية: إنما هي الموجبة الجزئية؛ كقولنا: "لا شيء من

الإنسان بحيوان، وبعض الإنسان حيوان")؛ لما يأتي في قوله: (والمحصورتان)، وفي نسخة: المحصورات؛ والمراد: المحصورتان (لا يتحقق التناقض بينهما) بعد اتفاقهما في الوحدات السابقة؛ (إلا بعد اختلافهما في الكمّية): أي الكُلية والجزئية؛ (لأن الكليتين قد تكذبان؛ كقولنا: كل إنسان كاتب، ولا شيء من الإنسان بكاتبٍ.

والجزئيتين قد تصدقان؛ كقولنا: بعض الإنسان كاتب، بعض الإنسان ليس بكاتب)، والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان. وهذان المثالان: للحمليّتين، ومثال الشرطيتين: "كلما كان الإنسان كاتبا فالحمار ناهق". والمهملتان: في قوة الجزئيتين؛ كما مرت الإشارة إليه.

ومن الاصطلاحات المنطقية: "العكس"؛ وهو ثلاثة أقسامٍ:

الأول: عكس النقيض الموافق: وهو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني منها، وعكسه مع بقاء الصدق والكيف؛ أي السلب والإيجاب؛ نحو: "كل إنسان حيوان، كل ما ليس بحيوان ليس بإنسان".

الثاني: عكس النقيض المخالف: وهو تبديل الطرف الأول من القضية بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع بقاء الصدق دون الكيف؛ نحو: "كل إنسان حيوان، لا شيء مما ليس حيوانا بإنسان". وسمي هذا مخالفا: لتخاف طرفيه إيجابا وسلبا، والذي قبله موافقا: لتوافقه فيهما.

الثالث. وهو العكس المستوي، وهو المراد عند الإطلاق، وعليه اقتصر "المصنف"؛ فقال: (العكس: وهو أن يصيّر الموضوع محمولا والمحمول موضوعا، مع بقاء السلب والإيجاب بحاله)؛ بمعنى: أن الأصل إن كان موجبا: فيكون العكس موجبا، أو سالبا: فسالبا.

(و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله)، وعبر بعضهم: بالصدق والكذب، وبعضهم: بالصدق فقط، وهو الحقّ؛ لأن العكس لازم للقضية، ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم؛ فإن قولنا: "كل حيوان إنسان": كاذب، مع صدق عكسه؛ وهو: "بعض الإنسان حيوان"، بخلاف صدق الملزوم: يستحيل معه كذب اللازم. وليس المراد بصدقهما في عبارة البعض: صدقهما في الواقع، بل أن يكون الأصل بحيث لو فُرض صدقه: لزم صدق العكس، وع هذا: فالتعبير بـ "التصديق": أولى منه بـ "الصّدق"؛ لأن التصديق: لا يقتضي وقوع الصدق. وعبارته قاصرة على الحملية، فلو قال: وهو أن يصيّر الأول ثانيا والثاني أولا: لكان أولى؛ لتناوله الشرطيات.

واعلم: أن العكس يُطلق كثيرا: على القضية الحاصلة بتبديل الموضوع بالمحمول، وعكسه، وأن المراد بهما: الموضوع والمحمول في الذّكر؛ أعني: وصفهما العنوانيّ، فلا يرد السؤال: بأن العكس لا يصيّر ذات الموضوع محمولا، ووصف المحمول موضوعا، بل موضوع العكس: ذات المحمول، ومحموله: وصف الموضوع.

(والموجبة الكلية لا تنعكس كلّية)؛ لئلا تنتقض بمادة يكون المحمول فيها أعمّ من الموضوع؛ (إذ يصدق قولنا: كل إنسان حيوان، ولا يصدق: كل حيوان إنسان)، وإلا لصدق الأخص على جميع أفراد الأعمّ وهو محال، (بل تنعكس: جزئية؛ لأنا إذا قلنا: "كل إنسان حيوان": يصدق قولنا: "بعض الحيوان إنسان"؛ فإنّا نجد الموضوع شيئا معينا موصوفا بالإنسان والحيوان)؛ وهو الحيوان الناطق، (فيكون بعض الحيوان إنسانًا)، ولأن إذا صدق: "كل إنسان حيوان": لزم أن يصدق: "بعض الحيوان إنسان"؛ وإلا لصدق نقيضه؛ وهو: "لا شيء من الحيوان بإنسان"، فتلزم المنافاة بين الإنسان والحيوان، فيصدق: "ليس بعض الإنسان بحيوان"، وقد كان الأصل: "كل إنسان حيوان"، هذا خلف.

أو يُضم ذلك النقيض إلى الأصل؛ لينتج: سلب الشيء عن نفسه هكذا: "كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بإنسان"؛ ينتج: "لا شيء من الإنسان بإنسان"، وهو محال.

(والموجبة الجزئية أيضا: تنعكس) موجبة (جزئية بهذه الحجة)؛ فعكس "بعض الإنسان حيوان": "بعض الحيوان إنسان"؛ لأنا نجد شيئا موصوفا بالحيوان والإنسان، فيكون الحيوان إنسانا، ولأنه إذا صدق: "بعض الإنسان حيوان": لزم أن يصدق: "بعض الحيوان إنسان"؛ وإلا لصدق نقيضه، وهو: "لا شيء من الحيوان بإنسان"، فيلزمه: "لا شيء من الإنسان بحيوان"، وقد كان الأصل: "بعض الإنسان حيوان، هذا خلف.

أو يضم هذا النقيض إلى الأصل؛ لينتج: سلب الشيء عن نفسه –كما مر-.

(والسالبة الكلية: تنعكس سالبة كلية، وذلك) أي انعكاسها كلية (بيّن بنفسه؛ فإنه إذا صدق قولنا: "لا شيء من الإنسان بحجر": صدق قولنا: "لا شيء من الحجر بإنسان")؛ وإلا لصدق نقيضه، وهو: "بعض الحجر إنسان"، وينعكس إلى قولنا: "بعض الإنسان حجر"، وقد كان الأصل: "لا شيء من الحجر بإنسان".

هذا خلف أو يضم هذا النقيض إلى الأصل؛ لينتج: سلب الشيء عن نفسه هكذا: "بعض الإنسان حجر، ولا شيء من الحجر بإنسان"؛ لينتج: "بعض الإنسان ليس بإنسان"، وهو محال.

وإنما قال: "كلية"، ولم يقل: "كنفسها": لأنه إنما تعرّض للعكس بحسب الكم دون الجهة، والكلام عليه بحسبها: طويل، يُطلب من المطولات.

(والسالبة الجزئية: لا عكس لها لزوما)؛ وإلا لانتقض بمادة يكون الموضوع فيها أعمّ من المحمول، فيصدق: سلب الأخص عن بعض الأعم، ولا يصدق: سلب الأعم عن بعض الأخص؛ (فإنه يصدق) قولنا: (بعض الحيوان ليس بإنسان، ولا يصدق عكسه)؛ وهو: "بعض الإنسان ليس بحيوان"؛ لصدق نقيضه؛ وهو: "كل إنسان حيوان"؛ وإلا لوُجِد الكل بدون الجزء، وهو محال.

وقيد بقوله "لزوما": لأنه قد يصدق العس في بعض الموادِّ؛ مثلا: يصدق: "بعض الإنسان ليس بحجر"، ويصدق عكسه أيضا؛ وهو: "بعض الحجر ليس بإنسان".

ولما فرغ ممّا يتوقف عليه القياس من القضايا وما يعرض لها من تناقض وغيره: أخذ في بيان القياس، وهو المقصود الأهم؛ لأنه العمدة في تحصيل مبادئ التصديقية، فقال:

(القياس) وهو لغة: تقدير شيء على مثال آخر.

واصطلاحا: (هو قولٌ؛ ملفوظ أو معقول، مؤلف من أقوال): قولين فأكثر، (متى سلّمت: لزم عنها لذاتها قول آخر) أي: مغاير لكل منها؛ فالمؤلف من قولين؛ كقولنا: "العالم متغير، وكل متغير حادث "؛ فهذا مؤلف من قولين، يلزم عنهما قول آخر؛ وهو: "العالم حادث".

والمؤلف من أكثر من قولين؛ كقولنا: "النّبّاش آخذ للمال خفية، وكل آخذ للمال خفية سارق، وكل سارق تقطع يده"؛ فهذا مؤلف من ثلاثة أقوال، يلزم عنها قول آخر؛ وهو: "النباش تقطع يده".

والأول يسمى: قياسا بسيطا، والثاني : قياسا مركبا، لتركّبه من قياسين.

فخرج عن أن يكون قياسا: القول الواحد وإن لزم عنه لذاته قول آخر؛ كعكسه المستوى وعكس نقيضه؛ لأنه لم يتألف من أقوال.

والاستقراء والتمثيل؛ لأنهما وإن تألفا من أقوال: لكن لا يلزم عنهما شيء آخر؛ لإمكان التخلّف في مدلوليهما عنهما.

وما يلزم عنه قول آخر، لا لذاته، بل بواسطة مقدمة أجنبية؛ كما في قولنا: فلان المريض يتحرك، فهو حيٌّ"؛ لأن لزوم أنه حي: إنما هو بواسطة: أن كل متحرك بالإرادة حي.

وكما في قياس المساواة؛ وهو: ما يتركب من قولين، يكون متعلّق محمول أوّلهما: موضوع الآخر؛ كقولنا: "أ" مساو لـ "ب"، "ب" مساو لـ "ج"؛ فإن هذين القولين يستلزمان: "أ" مساو لـ "ج"، لا لذاتهما، بل بواسطة مقدمة أجنبيةٍ؛ وهي: أم مساوي المساوي لشيء: مساو له، ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه، إلا حيث تصدق هذه المقدمة، كما في قولنا: "أ" ملزوم لـ "ب"، و "ب" ملزوم لـ "ج"؛ فـ "أ" ملزوم لــ "ج"؛ لأن ملزوم الملزوم: ملزوم.

فإن لم تصدق تلك المقدمة: لم يحصل منه شيء؛ كما إذا قلنا: "أ" مباين لـ "ب"، و "ب" مباين لـ "ج": لا يلزم منه: أن "أ" مباين لـ "ج"؛ لأن مباين المباين لشيءٍ: لا يلزم أن يكون مبانا له. وكذا إذا قلنا: "أ" نصف "ب"، و "ب" نصف "ج": لا يلزم منه: أنّ "أ" نصف "ج"؛ لأن نصف نصف الشيء لا يكون نصفا له.

والمراد باللزوم: ما يعمُّ البيّن وغيره، فيتناول: القياس الكامل؛ وهو: الشكل الأول

وغير الكامل: وهو باقي الأشكال.

وأشار بقول "متى سلمت": إلى أن تلك الأقوال لا يلزم أن تكون مسلّمة في نفسها، بل أن تكون بحيث لو سلّمت: لزم عنها قول آخر؛ ليدخل في التعريف: القياس الذي مقدماته صادقة —كما مر-، والذي مقدماته كاذبة؛ كقولنا:

"كل إنسان جماد، وكل جماد حمار"؛ فهذان القولان وإن كذبا في أنفسهما، إلا أنهما بحيث لو سُلّما لزم عنهما: أن كل إنسان حمار؛ لأن لزوم الشيء للشيء: كون الشيء بحيث لو وُجد: وجد لازمه وإن لم يوجدا في الواقع.

وإنما قال من قال "من أقوال"، ولم يقل "من مقدمات": لئلا يلزم الدّور؛ لأنهم عرّفوا المقدمة: بأنها ما جُعلت جزء قياس؛ فأخذوا القياس في تعريفها، فلو أُخذت هي أيضا في تعريفه: لزم الدور.

(وهو) أي: القياس: (إما اقتراني) وهو: الذي لم يُذكر فيه نتيجته ولا نقيضها بالفعل؛ (كقولنا: كل جسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، فكل جسم حادث). وسمي اقترانيا: لاقتران الحدود فيه بلا استثناء.

(وإما استثنائي) وهو: الذي ذُكر فيه نتيجته أو نقيضها بالفعل؛ بأن يكون طرفاها أو طرفا نقيضها مذكورين فيه بالفعل؛ (كقولنا) في الثاني: (إن كان الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن النهار ليس بموجود، فالشمس ليست بطالعة) وفي الأول: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، لكن الشمس طالعة، فالنهار موجود".

ولا يُشكل بما مر: من أنه يُعتبر في القياس: أن يكون القول اللازم –وهو: النتيجة–: مغايرا لكل من مقدماته، وهنا ليس كذلك. لأنا نقول: بل هو كذلك؛ لأنه ليس بواحد منهما، وإنما هو جزء إحداهما؛ إذ المقدمة ليست قولنا: "النهار موجود"، بل: استلزام طلوع الشمس له، لحاصل ذلك من المقدّم والتالي.

وسمي ذلك استثنائيا: لاشتماله على أداة الاستثناء؛ أعني: "لكن".

(والمكرّر بين مقدمتي القياس) فأكثر، سواء كان محمولا، أم موضوعا، أم مقدما، أم تاليا: (يسمّى حدّا أوسط)؛ لتوسُّطه بين طرفي المطلوب. (وموضوع المطلوب) في الحملية، ومقدّمه في الشرطية: (يسمى حدا أصغر) لأنه أخص –في الأغلب–، والأخص: أقل أفرادا. (ومحموله) في الحملية، وتاليه في الشرطية: (يسمى: حدّا أكبر)؛ لأنه أعمُّ في الأغلب، والأعمُّ: أكثر أفرادا.

(والمقدمة التي فيها الأصغر تسمى: صغرى)؛ لاشتمالها على الأصغر، (والتي فيها الأكبر تسمى: كبرى)؛ لاشتمالها على الأكبر.

واقتران الصغرى بالكبرى في الإيجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى: "قرينة: و "ضربا".

(وهيئة التأليف) الحاصلة (من) اجتماع (الصغرى والكبرى تسمّى: شكلا والأشكال أربعة؛ لأن الحد الأوسط إن كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى)؛ نحو: "كل ج ب، وكل ب أ": (فهو الشكل الأول).

(وإن كان محمولا فيهما)؛ نحو: "كل ج ب، ولا شيء من أ ب": (فهو الشكل الثاني).

(وإن كان موضوعا فيهما)؛ نحو: "كل ج ب، وكل ج د": (فهو الشكل الثالث).

(وإن كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى)؛ نحو: "كل ب ج، وكل أ ب": (فهو الشكل الرابع).

فإن قلت: فلا يتكرر الحد الأوسط إلا في الثاني والثالث؛ لأن المراد بـ "الأوسط" إذا وقع موضوعا: الذات، وإذا وقع محمولا: المفهوم.

قلنا: وقوعه محمولا وإن أُريد به المفهوم، لكن ليس المراد: أن ذات الموضوع عين المفهوم، بل أنه يدق عليه المفهوم، فيتكرر الأوسط في جميع الأشكال؛ لأنه بمنزلة أن يقال: ذات الأصغر يصدق عليه مفهوم الأوسط، وكل ما يصدق عليه مفهوم الأوسط: يثبت له الأكبر.

وقدّم الشكل الأول: لأنه المنتج للمطالب الأربعة –كما سيأتي–، ولأنه على النَظم الطبيعي؛ وهو: الانتقال من الموضوع إلى الجد الأوسط، ثم منه إلى المحمول، حتى يلزم الانتقال من الموضوع إلى المحمول.

ثم الثاني: لأنه أقرب الأشكال الباقية إليه؛ لمشاركته إياه في صغراه، التي هي أشرف المقدمتين؛ لاشتمالها على الموضوع، الذي هو أشرف من المحمول؛ لأن المحمول إنما يُطلب لأجله إيجابا أو سلبا.

ثم الثالث: لأنه له قُربا ما إليه؛ لمشاركته إياه في أخسِّ المقدمتين بخلاف الرابع: لا قُرب له أصلا؛ لمخالفته إياه فيهما، وبُعده عن الطّبع جدا.

(فهذه هي الأشكال الأربعة المذكورة في كتب المنطق).

(والشكل الثاني منها: يرتدّ إلى الأول بعكس الكبرى)؛ لأنها المخالفة للنّظم الطبيعي؛ بأن تقول في مثاله السابق: "ولا شيء من ب أ".

(والثالث: يرتد إليه بعكس الصغرى)؛ لأنها المخالفة لذلك؛ بأن تقول في مثاله السابق: "بعض ب ج".

(والرابع: يرتد إليه بعكس الترتيب)؛ بأن تقول في مثاله السابق: " كل أ ب، وكل ب ج"، (أو بعكس المقدمتين جميعا)؛ بأن تقول فيه: "بعض ج ب، وبعض ب أ"، وإن كان هذا غير منتج؛ لعدم كلية الكبرى، ومثال ما ينتج منه: "كل ج ب، ولا شيء من أ ج"، فيُردُّ بالعكس إلى: "بعض ج ب، ولا شيء من ج أ".

(والكامل البيّن الإنتاج) إنما (هو) الشكل (الأول) –لما مرّ–.

(والشكل الرابع منها: بعيد عن الطبع جدّا، والذي له عقل سليم وطبع مستقيم: لا يحتاج إلى ردّ الثاني إلى الأول) في استنتاجه؛ لأقربيّته إليه –كما مر–، (وإنما يُنتج الثاني: عند اختلاف مقدمتيه بالإيجاب والسلب)؛ بأن تكون إحداهما موجبة والأخرى سالبة؛ إذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين: لاختلفت النتيجة؛ أما في الموجبتين: فلأنه يصدق: "كل إنسان حيوان، وكل ناطق حيوان"، والحقُّ: الإيجاب، ولو بدّلنا الكبرى بقولنا: "وكل فرس حيوان": كان الحقُّ السلب.

وأما في السالبتين: فلأنه يصدق: "لا شيء من الإنسان بحجر، ولا شيء من الفرس بحجر"، والحق: السلب، ولو بدلنا الكبرى بقولنا: "ولا شيء من الناطق بحجر": كان الحق: الإيجاب.

ويشترط في إنتاجه أيضا: كلية الكبرى؛ وإلا لاختلفت النتيجة؛ كقولنا: "لا شيء من الإنسان بفرس، وبعض الحيوان فرس"، والحق: الإيجاب، ولو قلنا: "وبعض الصاهل فرس": كان الحق: السلب. وكقولنا: "كل إنسان حيوان، وبعض الجسم ليس بحيوان"، والحق: الإيجاب. ولو قلنا: "وبعض الحجر ليس بحيوان": كان الحق السلب.

فشرط إنتاج الثاني: بحسب الكيف: اختلاف مقدمتيه، وبحسب الكم: كلية الكبرى.

وشرط إنتاج الثالث: بحسب الكيف: إيجاب الصغرى، وبحسب الكم: كلية إحدى مقدمتيه.

وشرط إنتاج الرابع: بحسب الكيف والكمّ: إما إيجاب المقدمتين مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما.

وشرط إنتاج الأول: بحسب الكيف: إيجاب الصغرى، وبحسب الكم: كلية الكبرى؛ كما يؤخذ من كلامه الآتي.

(والشكل الأول: هو الذي جُعل معيار العلوم) أي: ميزانها؛ لارتداد البقية إليه –كما مر–، (فنورده هنا) وحده مع ضروبه؛ (ليُجعل دستورا): أي قانونا، (ويُستنتج منه المطالب كلها)؛ وهي: الموجب الكليّ، والسالب الكلي، والموجب الجزئي، والسالب الجزئي، بخلاف بقيّة الأشكال.

(وشرط إنتاجه: إيجاب الصغرى وكلية الكبرى؛ وضروبه) –كضروب سائر الأشكال– بحسب القسمة العقلية: ستة عشر؛ لأن كلا من مقدمتيه: إما موجبة، أو سالبة، وكل من هاتين: إما كلية، أو جزئية، فجملة كل منهما :أربعة، والحاصل من ضرب أربعة في أربعة: ستة عشر، يسقط منها بشرطي إنتاجه السابقين: اثنا عشر عقيمة؛ ثمانية منها بالأول؛ حاصلة من ضرب: الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى، في الأربع الكبريات، وأربعة بالثاني؛ حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى، في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى، فضروبه (المنتجة أربعة: الضرب الأول): أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين، والنتيجة: كلية موجبة؛ نحو: (كل جسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، فكل جسم حادث).

(الثاني) أن تكونا كليتين، والكبرى: سالبة، والنتيجة: سالبة كلية؛ نحو: (كل جسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم، فلا شيء من الجسم بقديم).

(الثالث) أن تكونا موجبتين، والصغرى: جزئية، والنتيجة: موجبة جزئية؛ نحو: (بعض الجسم مؤلف، وكل مؤلف حادث، فبعض الجسم حادث).

(الرابع) أن تكون الصغرى: موجبة جزئية، والكبرى: سالبة كلية، والنتيجة: سالبة جزئية؛ نحو: (بعض الجسم مؤلف، ولا شيء من المؤلف بقديم، فبعض الجسم ليس بقديم).

والمنتج من ضروب الشكل الثاني: أربعة أيضا، ومن الثالث: ستة، ومن الرابع: ثمانية عند المتأخرين، وخمسة عند المتقدمين، وعليه "ابن الحاجب".

وتفصيل ذلك وأمثلته وإقامة البرهان عليه: يُطلب من المطوّلات.

(والقياس الاقترانيّ يتركب: إما من الحمليتين –كما مر–) في قولنا: "كل جسم مؤلف، وكل مؤلف محدث".

(وإما من) الشرطيتين (المتصلتين؛ كقولنا: "إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وكلما كان النهار موجودا فالأرض مضيئة؛ ينتج: إن كانت الشمس طالعة فالأرض مضيئة").

(وإما مركب من) الشّرطيتين (منفصلتين؛ كقولنا: كل عدد فهو إما زوج) وهو المنقسم بمتساويين، (أو فرد) وهو: ما ليس كذلك، (وكل زوج فهو إما زوج الزوج) وهو ما يتركب من ضرب: زوج في زوج، (أو زوج الفرد) وهو: ما يتركب من ضرب زوج في فرد؛ وفسّره بعضهم: بما لو قُسّم قسمة واحدة لانتهت قسمته إلى عدد فرد غير الواحد؛ كستة وعشرة؛ (ينتج كل عدد إما فرد، أو زوج الزوج، أو زوج الفرد).

وبقي: "زوج الزوج والفرد" وهو: ما انقسم أكثر من مرّة وانتهى تنصيفه إلى عدد فرد ليس بواحد؛ كاثني عشر؛ إذ كلٌّ من نصفيها ستة، وهي زوج، وكل من نصفي الستة: ثلاثة، وهي فرد: فهذا مركب من القسمين قبله؛ لأنه من حيث إنه انقسم نصفين، كل نصف منهما زوج: أشبه زوج الزوج، ومن حيث إنه وصل به التقسيم إلى عدد فرد غير الواحد: أشبه زوج الفرد.

(وإما من حملية ومتصلة)، سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى، أم بالعكس، وهو المطبوع منهما؛ (كقولنا: "كلما كان هذا الشيء إنسانا فهو حيوان، وكل حيوان جسم؛ ينتج: كلما كان هذا الشيء إنسان فهو جسن").

(وإما من حملية ومنفصلة)، سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى، أم بالعكس؛ (كقولنا: كل عدد إما زوج أو فرد، وكل زوج فهو منقسم بمتساويين؛ ينتج: كل عدد إما فرد أو منقسم بمتساويين)؛ فنتيجة هذا: منفصلة مانعة خلوٍّ، مركبة: مما لم يشارك، ومن نتيجة التأليف الحاصل مما يشارك، ومن الحملية وقد تتعدد فيه الحمليات بتعدد أجزاء الانفصال؛ كقولنا: "كل ج إما ب وإما د وإما هـ، وكل ب ط، وكل د ط، وكل هـ ط؛ ينتج: كل ج ط"؛ فنتيجة هذا: حملية، ويسمّى: القياس المقسم.

(أو من متصلة ومنفصلة) سواء كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى، أم بالعكس؛ (كقولنا: كلما كان هذا الشيء إنسانا فهو حيوان، وكل حيوان: فهو إما أبيض أو أسود؛ ينتج: كلما كان هذا الشيء إنسانا، فهو إما أبيض أو أسود).

واعلم: أن الاشتراك الواقع بين الشرطيتين: إما في جزءٍ تامٍّ: وهو المقدم أو التالي بكماله، وإما في جزء غير تامٍّ من ذلك؛ فالتامّ كقولنا: "كلما كان أ ب: فـ ج د، ودائما إما ج د أو هـ ز؛ ينتج: دائما إما أ ب أو هـ ز".

وغير التام كقولنا: "كلما كان أ ب، كل ج د، ودائما إما كل د هـ أو ز؛ ينتج: كلما كان أ ب: فإما كل ج هـ أو ز".

وتفصيل ذلك وبيان شروطه: يُطلب من المطولات.

وشرط الحملية والمتصلة فيما ذكر: لزوميتهما.

(وأما القياس الاستثنائيّ) فيتركب من مقدمتين، إحداهما: شرطية، والأخرى: وضع أحد جزئيها؛ أي إثباته، أو رفعه؛ أي نفيه، ليلزم وضع الجزء الآخر أو رفعه، (فالشرطية الموضوعة فيه: إن كانت متصلة: فاستثناء عين المقدم يُنتج: عين التالي)؛ وإلا لزم انفكاك اللازم عن الملزوم، فيبطل اللزوم؛ (كقولنا: إن كان هذا إنسانا فهو حيوان، لكنه إنسان، فهو حيوان)، فلا يُنتج استثناء عين التالي عين المقدم؛ إذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم (واستثناء نقيض التالي يُنتج: نقيض المقدم)؛ وإلا لزم وجود الملزوم بدون اللازم، فيبطل اللزوم؛ (كقولنا: إن كان هذا إنسانا فهو حيوان، لكنه ليس بحيوان، فلا يكون إنسانا)، فلا يُنتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالي؛ إذ لا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم.

وشرط إنتاج المتصلة: لزوميّتها، وإيجاب الشرطية، وكليتُها، أو كلية الاستثناء.

(وإن كانت) أي: الشرطية الموضوعة في الاستثنائي (منفصلة حقيقية: فاستثناء عين أحد الجزئين) –مقدما كان أو تاليا– (يُنتج: نقيض التالي) أي: الآخر؛ لامتناع الجمع بينهما؛ كقولنا: "العدد إما زوج أو فرد، لكنه زوج؛ ينتج: أنه ليس بفرد".

أو "لكنه فرد؛ ينتج: أنه ليس بزوجٍ".

(واستثناء نقيض أحدهما يُنتج: عين التالي) أي: الآخر؛ لامتناع رفعهما كقولنا في هذا المثال: "لكنه ليس بزوج؛ ينتج: أنه فرد"، أو "لكنه ليس بفرد؛ ينتج: أنه زوج".

وأما مانعة الخلوِّ: وهي المركبة من قضيتين كل منهما أعم من نقيض الأخرى: فاستثناء نقيض أحد الطرفين يُنتج: عين الآخر؛ لامتناع الخلوِّ عنهما.

واستثناء العين: لا يُنتج؛ لاحتمال اجتماعهما على الصدق؛ كقولنا: "هذا الشيء إما لا شجر أو لا حجر، لكنه شجر، فهو لا حجر. أو لكنه حجر، فهو لا شجر".

بخلاف: "لكنه لا شجر أو لكنه لا حجر". وأما مانعة الجمع: وهي المركبة من قضيتين كل منهما أخص من نقيض الأخرى: فاستثناء أحد الطرفين يُنتج: نقيض الآخر؛ لامتناع اجتماعهما على الصدق.

واستثناء النقيض لا يُنتج؛ لاحتمال اجتماعهما على الكذب؛ كقولنا: "هذا الشيء إما شجر أو حجر، لكنه شجر، فهو لا حجر". أو "لكنه حجر، فهو لا شجر" بخلاف: "لكنه لا شجر، أو لكنه لا حجر".

البرهان

(البرهان: وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية لإنتاج يقينيات).

وقوله: "لإنتاج يقينيات": ذكره تكميلا لأجزاء حدِّ البرهان؛ لأنه علة غائية له. واليقين: "اعتقاد أن الشيء كذا مع اعتقاد أنه لا يكون إلا كذا، مع مطابقته للواقع وامتناع تغيّره".

والبرهان قسمان: أحدهما: لميٌّ: وهو ما كان الحد الوسط فيه علة لنسبة الأكبر إلى الأصغر في الذهن والخارج؛ كقولنا: "زيد متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم؛ فزيد محموم"؛ فتعفّن الأخلاط علة لثبوت الحمّى لزيد في الذهن والخارج.

وسُمي لمياّ: لإفادته اللمية ؛ أي العلة؛ اذ يجاب بها السؤال ب "لم كان كذا "؟.

والثاني: انيّ: وهو ما كان الحد الوسط علة لذلك في الذهن لا في الخارج؛ كقولنا: "زيد محموم، وكل محموم متعفّن الأخلاط؛ فزيد متعفن الأخلاط"؛ فالحمّى علة لثبوت تعفن الأخلاط لزيد في الذهن، وليست علة له في الخارج بل الأمر بالعكس؛ إذ التعفُّن علة للحمى –كما مر–.

وسمي إنّيا: لاقتصاره على إنّيّة الحكم؛ أي ثبوته، دون لميته؛ من قولهم: "إن الأمر كذا"؛ فهو منسوب لـ "إنّ"؛ والأول: لـ "لم".

(واليقينيات أقسام ستة: أوليّات): وهي ما يحكم فيه العقل بمجرد تصوّر طرفيه؛ (كقولنا: الواحد نصف الاثنين، والكلّ أعظم من الجزء)، و "السّواد والبياض لا يجتمعان".

(ومشاهدات): وهي ما لا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك، بل يحتاج إلى المشاهدة بالحسِّ؛ فإن كان الحس ظاهرا: فتسمّى حسيات؛ (كقولنا: الشمس مشرقة، والنار محرقة)، وإن كان باطنا فوجدانيات؛ كقولنا: "إن لنا جوعا وعطشا".

(ومجربات): وهي ما يحتاج العقل في جزم الحكم فيه: إلى [تكرار] المشاهدة مرة بعد أخرى؛ (كقولنا: السقمونيا تُسهِّل الصفراء).

(وحدسيّات) وهي: ما يحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم؛ (كقولنا: نور القمر مستفاد من نور الشمس)؛ لاختلاف تشكلاته النّوريّة بحسب قربه من الشمس وبعده عنها.

وفرق بينها وبين المجربات: بأنها واقعة بغير اختيار، بخلاف المجربات.

والحدْس: "سرعة الانتقال من المبادئ إلى المطالب".

(ومتواترات) وهي: ما يحكم فيه العقل بواسطة السماع من جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب؛ (كقولنا: محمد ﷺ ادّعى النبوّة، وظهرت المعجزة على يده).

(وقضيا قياساتها معها) وهي: ما يحكم فيه العقل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين؛ (كقولنا: "الأربعة زوج"؛ بسبب وسط حاضر في الذهن؛ وهو: الانقسام بمتساويين)؛ والوسط: ما يُقرن بـ "قولنا"، لأنه كقولنا بعد "الأربعة زوج": لأنها منقسمة بمتساويين، وكل منقسم بمتساويين زوج"؛ فهذا الوسط: متصور في الذهن عند تصور الأربعة زوجا.

ثم أخذ في بيان غير اليقينيات فقال: (والجدل: وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلّمة عند الناس أو عند الخصمين؛ كقولنا: العدل حسن، والظلم قبيح)، و "مراعاة الضعفاء محمودة"، و "كشف العورة مذموم".

والغرض منه إلزام الخصم، وإقناع من هو قاصر عن إدراك مقدمات البرهان.

(والخطابة وهي: قياس مؤلّف من مقدمات مقبولة من شخص معتقدٍ فيه)؛ كما هو معروف، (أو) مقدمات (مظنونة)؛ كقولنا: "فلان بطوف بالليل، وكل من يطوف بالليل سارق".

والغرض منها: ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم؛ كما تفعله الخطباء والوُعاظ.

(والشعر وهو: قياس مؤلف من مقدمات مقبولة متخيّلة تنبسط منها النفس أو تنقبض) كما إذا قيل: "الخمر: ياقوته سيّالة انبسطت النفس ورغبت في شربها"، وإذا قيل: "العسل: مرّة مهوّعة انقبضت النفس ونفرت عنه".

والغرض منه: انفعال النفس بالترغيب والترهيب. قال العلامة الرازي": ويزيد في ذلك أن يكون الشعر على وزنٍ أو يُنشد بصوت طيب.

(والمغالطة وهي: قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمهور، أو من مقدمات وهمية كاذبة)، وهي بقسميها لا تفيد يقينا ولا ظنّا، بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة. ولها أنواع بحسب مستعملها وما يستعملها فيه؛ فمن أوهم بذلك العوامّ أنه حكيم مستبط للبراهين: يسمى سوفسطائيا.

ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل التحقيق والتشويس عليه بذلك: يسمّى مشاغبا مماريا.

ومنها: نوع يستعمله الجهلة؛ وهو: أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ويُغضبه؛ كأن يسبّه، أو يعيب كلامه، أو يُظهر له عيبا يعرفه فيه، أو يقطع كلامه، أو يغرب عليه بعبارة غير مألوفة، أو يخرج به عن محلّ النزاع؛ ويسمّى هذا النوع: بالمغالطة الخارجية، وهو مع أنه أقبح أنواع المغالطة؛ لقصد فاعله إيذاء خصمه وإيهام العوامّ أنه قهره وأسكته: أكثر استعمالا في زماننا؛ لعدم معرفة غالب أهله بالقوانين ومحبّتهم الغلبة، وعدم اعترافهم بالحق.

والغلط: إما من جهة الصورة؛ كقولنا في صورة فرسٍ منقوشة على جدار أو غيره: "هذا فرس، وكل فرس صهّال؛ ينتج: هذه الصورة صهّالة".

وسبب الغلط فيه: اشتباه الفرس المجازيّ؛ الذي هو محمول الصغرى، بالحقيقي؛ الذي هو موضوع الكبرى.

وإما من جهة المعنى؛ كقولنا: "كل إنسان وفرس إنسان، وكل إنسان وفرسٍ فرس؛ ينتج: بعض الإنسان فرس".

وسبب الغلط فيه: أن موضوع المقدمتين غير موجود؛ إذ ليس لنا موجود يصدق عليه أنه إنسان وفرس.

وكقولنا: "كل إنسان بشر، وكل بشر ضحّاك؛ ينتج: كل إنسان ضحّاك".

وسبب الغلط فيه: ما فيه من المصادرة على المطلوب؛ لِما مر في تعريف القياس: أن النتيجة يجب أن تكون قولا آخر، وهي هنا ليست كذلك، بل هي عين إحدى المقدمتين؛ لمرادفة الإنسان للبشر.

ومن غير اليقينيات: الاستقراء الناقص وهو: حكم على كلّيّ لوجوده في أكثر جزئياته؛ كقولنا: "كل حيوان يحرك فكّه الأسفل عند المضغ": استقراء بما شاهدنا، ويجوز في بعض الأفراد ما يخالف ذلك؛ كالتمساح؛ لِما قيل: إنه يحرك فكّه الأعلى.

والتمثيل وهو: إثبات حكم واحد في جزئيٍّ لثبوته في جزئيٍّ آخر لمعنى مشترك بينهما، والفقهاء يسمّونه قياسا.

(والعمدة) أي: ما يُعتمد عليه من هذه القياسات: (وهو البرهان لا غير)؛ لتركّبه من المقدمات اليقينية، ولكونه كافيا في اكتساب العلوم التصديقية.